

بأيدي قبيلة معينة • كما ان التدخل الخارجي المباشر واحساس الطبقة المهيمنة بضرورة « تحديث » المؤسسات السياسية مراعية بذلك الحفاظ على علاقات الانتاج الاقطاعية في وجه التخريب الداخلي ، ادت الى ظهور حكم تسلطي تناقضت مصالحه مع مصالح بعض فئات الطبقة المهيمنة أو مصلحة الطبقة نفسها • وقد اعتمد هذا الحكم في صراعه على جيش تابع للبلاط الذي قوي مركزه خلال السنوات الاخيرة نتيجة دعم خارجي وليس نتيجة وجود تشكيلات عسكرية هامشية (قبلية) قد يدخل في صراع معها •

لم تضرب السلطة المركزية سيطرة الملاكين العقاريين داخل القرى ، بل على العكس ، قوتها نتيجة الضغط الذي تمارسه على الفلاحين • ان مركز الصراع والتواطؤ بين السلطة المركزية والارستقراطية العقارية كان حينها داخل المدن حيث خضعت البرجوازية ورجال الدين والطبقات الشعبية لضغط متزايد •

ان التحول الرئيسي الذي افتتح الحقبة الثانية تمثل بالتزايد الهام لعائدات ايران النفطية ابتداء من عام ١٩٢٢ وهو عام عودة السلالة الى الحكم • وقد انتقلت قيمة العائدات من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٧٥ من ٥٥ مليون دولار الى ٢٥٠٠٠ مليون دولار اميركي • ويشكل القطاع النفطي اليوم اكثر من نصف مواد ايران الخام الداخلية (مقابل ١٠٪ عام ٤٨ ش • عيسوي ١٩٧١ ص ٣٢٤) و ٨٦ الى ٩٥٪ (وفق مختلف احصاءات الخبراء الرسميين) من موارد الدولة مقابل ١٣٪ عام ١٩٢٧ و ١١٪ عام ١٩٤٨) هذه الملاحظات تقودنا الى استخلاص استنتاجات اولهما ان الدولة الايرانية اصبحت خلال العشرين سنة الاخيرة مرتبطة كلياً بالنفط من خلال وارداتها ، اي انها مرتبطة بانتاج تابع مباشرة لنشاط البلدان الوسطى ، خاصة انها تقوم بتوزيع ما يقارب نصف المنتوجات الداخلية (كانت النسبة في نهاية الاربعينات ما يقارب الـ ١٠٠٪) واكتسبت نتيجة ذلك موقعا اقتصاديا استثنائيا داخل الامة (هنا يكمن الفرق بين هذه الفترة والفترة السابقة) •

عندما نتساءل عن نتائج هذا الوضع نصل الى السؤال عن طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والطبقات الاجتماعية • ان عودة السلالة الملكية الى الحكم هي نتيجة للتدخل الاجنبي المباشر لكنها ساهمت في ترسيخ الارستقراطية كطبقة مهيمنة والتي حاولت سياسة مصدق بدينايتها ان تقضي عليها • لقد فضلت هذه الطبقة من اجل الابقاء على امتيازاتها ، وكما فعلت في السابق ، ان تعتمد على الخارج وان تقيم علاقة وثيقة بالسوق العالمية • وهي بفعل ذلك تخلت عن مشروع تأميم النفط تحت ستار اقامة اتفاق مع الاتحاد العالمي للشركات النفطية المستثمرة الواقعة تحت السيطرة الامريكية •

ان النمو المتسارع للعائدات النفطية قد ترك آثارا هامة على الطبقة المهيمنة